

دور الشراكة الأجنبية في تمويل قطاع الطاقة في الجزائر

تاريخ قبول المقال للنشر 2017/12/14

تاريخ استلام المقال: 2015/11/12

أ/ بریطل هاجر

جامعة محمد خيضر بسكرة

البريد الإلكتروني: Brital.hadjer@yahoo.fr

الملخص:

من خلال الدراسة التي أجريناها اتضح لنا أن الشراكة الأجنبية ظاهرة حديثة بمفهومها تسعى إليها مختلف الدول نظرا للدور الهام الذي تلعبه في توفير التمويل المطلوب لإقامة مشاريع إنتاجية ونقل التكنولوجيا والخبرات بين مختلف دول العالم فهي بما يشجع بذلك وسيلة فعالة للدخول إلى الأسواق الدولية. وما يدل على ذلك هو نجاح اتفاقيات الشراكة التي أبرمتها شركة سوناطراك مع الشركات الأجنبية، حيث اتبعت الجزائر سياسة تكثيف جهود التنقيب لاكتشاف حقول جديدة جنبا إلا جنب شركاءها الأجانب مكنتها من تحقيق نتائج ملموسة بفضل إمكانياتهم المالية والتكنولوجية، فمن جهة تمكنت الجزائر من تجديد احتياطاتها النفطية باستكشاف مناطق جديدة ومن جهة أخرى ارتفعت مستويات الإنتاج والتصدير سواء من النفط أو الغاز، وبالتالي تحسين الحصة السوقية في السوق العالمية للمحروقات.

الكلمات المفتاحية: شراكة أجنبية، تمويل، تمويل قطاع الطاقة.

Résumé:

Grâce à notre étude, nous avons découvert que le partenariat étranger a un rôle important pour transfert de financement et de technologie et d'expériences entre les différents pays mondiaux donc il encourage les projets d'entrer sur les marchés internationaux.

Sonatrach et leurs partenaires étrangers sont devenus capables de découvrir d'autre puits d'hydrocarbure. Cela signifie que la production et l'exportation d'hydrocarbure ont augmenté grâce aux disponibilités de la technologie et du financement de la part les

partenaires, et la conséquence sonatrach a récupéré leur place dans le marché mondial.

Mots clés:

Partenariat avec les pays, Financement, Financement secteur d'énergie.

I. مقدمة:

تتبع إستراتيجية الشراكة من فكرة متأصلة في المجتمع الدولي وهي فكرة التعاون التي تبنى على مبدأ المصالح المشتركة و المتبادلة بين الدول، إلا أن الشراكة كآلية للتنمية و التطور برزت في التسعينات من العقد الماضي حين نصت عليها المواثيق الدولية. و ما يلفت الانتباه هو الانتشار السريع لهذه الإستراتيجية بين الشركات العالمية الرائدة التي تسعى للبقاء و السيطرة و تبادل الإمكانات و الموارد.

فإذا كانت الشراكة قد سارت أشواط كبيرة بين الدول المتقدمة فيما بينها فإنها تأخرت فيما بين الدول المتقدمة و بعض الدول النامية، أين أولت العديد من هته الأخيرة اهتمامها بالشراكة الأجنبية من خلال قيامها بإجراء تغييرات واسعة النطاق على سياستها الاقتصادية، و لعل الجزائر إحداها؛ حيث تجاوبت الجزائر مع المتغيرات الإقليمية و العالمية التي شهدتها الاقتصاد العالمي مؤخرًا باعتماد استراتيجيات الانفتاح الاقتصادي و سياسته أو ما يسمى حديثًا "open door policies".

لذلك طرحنا الإشكالية التالية:

ما هو دور الشراكة الأجنبية في تمويل قطاع المحروقات في الجزائر؟
ومن أجل التفصيل أكثر في الإشكالية ارتأينا طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي كالآتي:

1. أين يبرز الدور التمويلي للشراكة الجزائرية الأجنبية في قطاع المحروقات في الجزائر ؟

2. كيف ساهمت الشراكة الجزائرية الأجنبية في تطوير إنتاج المحروقات في الجزائر؟

II. فرضيات الدراسة:

قصد الإجابة على مختلف الأسئلة التي تم طرحها قمنا باعتماد الفرضيات التالية، والتي من شأنها أن تمثل إجابة مؤقتة على الإشكالية الرئيسية، سيتم ذكرها كآلاتي:

1. تساهم الشراكة الجزائرية الأجنبية في توفير التكاليف المتعلقة بإنتاج المحروقات في الجزائر.

2. عملت الشراكة الجزائرية الأجنبية على زيادة إنتاج المحروقات في الجزائر.

III. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة كمحاولة لطرح مفاهيم وركائز أساسية حول الشراكة الأجنبية عموماً وحول تمويل قطاع المحروقات في الجزائر خصوصاً، فعلى الرغم من الاهتمام الكبير بالموضوع إلا أنه لم يتطرق إلا القليل من المراجع إلى دور الشراكة في تمويل هذا القطاع. لذلك تكمن أهمية دراستنا في إبراز دور الشراكة الأجنبية كأحد آليات تمويل ونقل التكنولوجيا المتقدمة لاستغلال إمكانات الجزائر من المحروقات.

IV. أهداف الدراسة:

نسعى من خلال دراستنا إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن حصرها كآلاتي:

1. إعطاء لمحة عن الشراكة الأجنبية.
2. التطرق للشراكة الأجنبية في الجزائر.
3. إبراز دور الشراكة الأجنبية في تمويل قطاع المحروقات في الجزائر.

٧. منهج الدراسة:

استخدمنا المنهج الوصفي للاستطلاع على دور الشراكة الأجنبية في تمويل قطاع الطاقة داخل الجزائر، حيث استخدمنا أسلوب دراسة الحالة من خلال تركيزنا على دراسة حالة شركة سوناطراك.

ولأجل كل ذلك استخدمنا الأسلوب التحليلي الذي يتيح لنا التعبير بصورة كيفية عن خصائص متغيرات الدراسة، ويتيح لنا تحديد دور الشراكة الأجنبية خلال تحليل لكل من المعلومات المتوفرة حول الشركة.

ومن أجل دراسة هذا الموضوع سيتم التعرف في الجزء الأول على الشراكة الأجنبية وأهم الخصائص المميزة لها، أما الجزء الثاني فخصصناه للشراكة الأجنبية الجزائرية تعريفها و دورها في تمويل قطاع الطاقة، و ذلك من خلال النقاط التالية.

1- عموميات عن الشراكة الأجنبية.

1-1 تعريف الشراكة الأجنبية.

1-2 تمييز الشراكة الأجنبية عن المصطلحات المتداخلة فيما بينها.

1-3 مزايا و سلبيات الشراكة الأجنبية.

2- الشراكة الأجنبية في الجزائر.

1-2 تعريف الشراكة الأجنبية في القانون الجزائري.

2-2 دور الشراكة الأجنبية في تمويل قطاع الطاقة.

1- عموميات عن الشراكة الأجنبية:

تعتبر كل من الشراكة والتحالف و الاندماج و التكامل مصطلحات صاحبت التحول الاقتصادي الذي مس معظم دول العالم مع بداية القرن العشرين، إلا أن الشراكة الأجنبية كمفهوم اقتصادي جديد يجري تعميمه و استخدامه على نطاق

واسع بعد أن سادت ردحا من الزمن مفاهيم أخرى كالتعاون والتنسيق و غيرها من المصطلحات.

ما هو مفهوم الشراكة الأجنبية ؟ و ما هي دوافع الدول للجوء إليها؟ و أسئلة غيرها سيتم الإجابة عليهما فيما يلي.

1-1 تعريف الشراكة الأجنبية:

رغم حداثة استخدام مصطلح الشراكة الأجنبية من قبل دول الإتحاد الأوروبي في تعاملها مع الدول المتوسطة إلا أنه تم التطرق إليه لأول مرة في مجال العلاقات الدولية أواخر ثمانينيات قرن العشرين في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

- عرفت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية CNUCED الشراكة الأجنبية على أنها تلك العقود التي تبرم على عدة سنوات بين متعاملين اقتصاديين ينتمون إلى أنظمة مختلفة تذهب إلى أبعد من الشراء البسيط للأشياء والخدمات لتشمل مجموعة عمليات تكاملية وتضامنية.¹
- تنطوي الشراكة الأجنبية على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دول أجنبية يكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه.²
- الشراكة الأجنبية هي استثمار مشترك يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصان معنويان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة و

¹ Marie Françoise Labouz, *Le Partenariat de L'union Européenne avec Les pays tiers*, Conflits et Convergences, Bruyant, Bruxelles, 2000, p 48

² سميح مسعود برقايوي، المشروعات العربية المشتركة الواقع و الآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة

القومية، بيروت، ماي 1988، ص ص 18-19.

المشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة، و الخبرة و براءة الاختراع أو العلامات التجارية.¹

انطلاقا من كل هذه التعاريف المتباينة لمختلف المختصين و الباحثين من الصعب تقديم تعريف واحد و موحد للشراكة الأجنبية إلا أننا سنكتفي بتقديم تعريف شامل للتعاريف السابقة.

الشراكة الأجنبية هي استثمار مشترك بين دولتين أجنبيتين أو أكثر إحداهن مضيئة له بغية تحقيق أهداف مشتركة، يتجسد في إقامة مشروع جديد أو مشروع قائم من قبل بحيث يخضع لإدارة جديدة، يقوم كل طرف بالمساهمة في العناصر الضرورية لقيام هذا المشروع (الأرض، رأس المال، عمل، تنظيم) و كذا تقاسم الأرباح و المخاطر وفقا لما جاء في اتفاقية الشراكة.

بعدما تعرضنا إلى تحديد تعريفا للشراكة الأجنبية سنحاول الآن التمييز بينها و بين المصطلحات المشابهة لها بغية تحديد الخصائص المميزة لها.

1-2 تمييز الشراكة الأجنبية عن المصطلحات المتداخلة فيما بينها:

تمثل الشراكة الأجنبية في حقيقة الأمر الوجه الآخر للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعرفه صندوق النقد الدولي على أنه "ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (يشار إلى الكيان المقيم باصطلاح المستثمر المباشر)، و تتطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر و المؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة."

¹ عبد السلام أبوقحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 2003، ص

لذلك نجد أن الشراكة الأجنبية تختلف عن الاستثمار الأجنبي المباشر في كون هذا الأخير يقوم على الإنفراد بإدارة والإنتاج و الملكية التامة لرأس المال، في حين تسعى الشراكة الأجنبية إلى التقاسم في إدارة المشروع و تقاسم الأرباح و المخاطر. ومن الملاحظ أن مبدأ التقاسم يجري تطبيقه في العديد من المصطلحات كالاندماج والتكامل والتحالف الاستراتيجي، لذا سنحاول التمييز بين الشراكة الأجنبية وبين كل مصطلح على حدا كما يلي:

- الفرق بين الشراكة والاندماج: يؤدي الاندماج إلى زوال المؤسسة الأصلية و ظهور مؤسسة جديدة،¹ في حين تبقى الشراكة الأجنبية على المؤسسة الأصلية وينتج عنها مخلوق قانوني جديد يسمى بالشخص المعنوي يعيش حياة قانونية مستقلة باكتسابه الاسم و الموطن.
- الفرق بين الشراكة الأجنبية و التكامل: لا ينشأ التكامل إلا إذا كانت الدول تقيم ضمن إقليم جغرافي واحد من أجل تحقيق كيان اقتصادي جديد يضم جميع الدول المتكاملة، في حين لا يشترط في الشراكة الأجنبية إقامة الدول ضمن إقليم جغرافي واحد مع محافظة كل دولة على استقلاليتها مع الشريك الآخر.
- الفرق بين الشراكة الأجنبية والتحالف الاستراتيجي: يتم التحالف الاستراتيجي بين الأطراف المتنافسة و يكون بين الشركات العملاقة، في حين أن الشراكة يمكن أن تتم بين الأطراف المتنافسة أو المتكاملة

¹ B.Garette, P.Daussauge , **Anticiper les conséquence des alliances stratégiques** , Revue Française de gestion, N : 112, Juin-Aout 1997 , P 106.

أو بين المورد و الزبون و غيرها ولا تأثير للحجم عليها، لهذا يمكن اعتبار التحالف الاستراتيجي نوع من الشراكة الأجنبية.¹

1-3 مزايا و سلبيات الشراكة الأجنبية

بالرغم من كون الشراكة الأجنبية نوع من العلاقات التعاون بين الدول إلا أنها ما مرت إلا و تركت أثر سواء كان إيجابى أم سلبى.

• سلبيات الشراكة الأجنبية:

لقيت الشراكة الأجنبية نصيبها من الانتقادات لاسيما من قبل المؤلف « M.Porter » الذي اعتبرها عند حد قوله بأنها حركات انتقالية غير مستقرة عادة ما تتذر بالفشل.² نفس وجهة نظر وزير العمل في الحكومة الأمريكية «Robert Reich» بوصفه للشراكة في كتاباته عن الشراكة بين الأمريكيين و اليابانيين كون أن اليابانيين يستخدموا الشراكة على طريقة حصان الطراودة، و يقصد بذلك أن اليابانيين يلتقطون خفية المؤهلات التكنولوجية و الصناعية و التجارية لشريكهم الأمريكي. كما انظم الكاتب Richard D'Aveni إليهما بالقول أن الشراكة فرصة لكنها هم أكبر.³

وصل هؤلاء الكتاب لفكرة مفادها أن الشراكة الأجنبية وسيلة تساعد في تقوية أحد الشركاء لخسارة الطرف الآخر بحجة أنها لا تساعد في تحقيق الأهداف المشتركة.

¹ أحمد مخلوف وآخرون، إدارة الآثار المالية لإستراتيجية الشراكة حالي مجمعين صناعيين بالجزائر (صيدال وإسبات)، مداخلة مقدمة ضمن مؤتمر الشراكة بين القطاعين العام و الخاص، إريد- المملكة الأردنية الهاشمية، جوان 2008، ص 222.

² B.Garette et P.Daussauge, **Les stratégies d'alliance**, ED d'organisation, Paris, 1995, P 25.

³ Richard D'aveni, **Hyper compétition**, Edition Vuibert, Paris, 1995, P, 357.

بالرغم من كل هذه الانتقادات إلا أننا نجد الكثير من الكتاب يساندون الشراكة إجمالاً معتبرين أن لها أثراً قوياً في تقوية المنافسة لدى الشركات التي تلجأ إليها.¹

• مزايا الشراكة الأجنبية:

عموماً تقدم الشراكة الأجنبية لكل شريك فرصة للاستفادة من الميزات النسبية التي يمتلكها الشريك الآخر، بالإضافة إلى ذلك نجدها تقدم العديد من المزايا للدول المضيفة و للمشروع المشترك في حد ذاته نوجزها في النقاط التالية.

- ◆ لوحظ لأول مرة في العمل الكلاسيكي لـ « Benjamin Ward » سنة 1958 أن المؤسسة تتخذ قرارات وفقاً لنية تعظيم الأرباح، في حين أن الشراكة الأجنبية من شأنها تحقيق أقصى قدر من الأرباح لكل شريك.²
- ◆ سرعة انتقال المعرفة و التكنولوجيا الحديثة بين مختلف الدول: حيث تعتبر الشراكة الأجنبية أهم قناة لتبادل الخبرات والتكنولوجيا بين تلك الموجودة في دول المركز (الشركات الأم) وتلك الناشئة في مختلف الفروع في الدول المضيفة.
- ◆ تؤثر الشراكة الأجنبية على مستوى تدريب العمال و تأهيل المؤسسات كما أنها ذات صلة وثيقة بجوانب نقل التكنولوجيا خاصة فيما يتعلق برفع مستوى مهارات العمال.
- ◆ تعمل الشراكة الأجنبية على اكتساب المزيد من الخبرة بظروف الأسواق الأجنبية و الإنتاج بتكاليف منخفضة.

¹ أحمد مخلوف، مرجع سبق ذكره، ص 221.

² Jonathan Levin and Steven Tadelis, A Theory of Partnerships, Stanford University, California-United States , August 2002, p 02.

- ◆ تمكن الشراكة الأجنبية من زيادة فرص التوظيف الاستثماري للمدخرات و رؤوس الأموال في الدولة المضيفة، وتشجيع الأفراد والمستثمرين فيها على عدم تهريب أموالهم للخارج.
- ◆ يعمل المشروع المشترك على تحقيق أهداف الاقتصاد المضيف له، عكس الاستثمار الأجنبي المملوك بصفة كاملة للطرف الأجنبي الذي يخدم مصالح دول الأم أساسا.
- ◆ تساعد الشراكة الأجنبية في تخفيف العبء على ميزان مدفوعات الدول المضيفة، حيث سيتم التقليل من التحويلات الرأسمالية إلى الخارج في شكل أرباح إلا بقدر نصيب الشريك الأجنبي فقط، كون أن المشروع المشترك قائم في جزء كبير من رأسماله على مدخرات الدول المضيفة، كما تساعد أيضا على رفع الطاقات التصديرية للبلد المضيف.¹
- ◆ تشجيع المساهمة المحلية إلى جانب الشريك الأجنبي وهذا في الواقع يمثل ضمانا لهذا الأخير وتقليل المخاطر.
- ◆ توفر الشراكة الأجنبية للمشروع المشترك في حد ذاته العديد من المزايا نوجزها في الجدول الموالي.

¹ بن عزوز محمد، الشراكة الأجنبية في الجزائر واقعها و آفاقها، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص ص 13 - 14.

الجدول رقم (1): تلخيص مزايا الشراكة الأجنبية للمشروع المشترك

مزايا الشراكة الأجنبية داخل المشروع المشترك	
1. المشاركة في الخطط	خدمة العملاء في الوقت المناسب
2. طرح بدائل جديدة	
3. تجنب التأخير	
1. جمع الطاقات	تحسين أداء الشركة
2. تبادل الخبرات	
1. المشاركة في التكاليف الثابتة	خفض التكاليف
1. تحسين أساليب الاستعمال	
2. المشاركة في تحمل المخاطر	السيطرة على المخاطر
1. تسويق منتجات إضافية	
2. خلق منتجات جديدة	تحسين صورة الشركة

المصدر: فريد النجار، التحالفات الإستراتيجية من المنافسة إلى التعاون خيارات القرن الحادي والعشرين، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، 1999، ص (24)، الطالبة بتصرف.

و في الأخير لا يفوتنا أن نشير بأن الشراكة كمنهج نظري وكسياسة اقتصادية هي دون شك وليدة أوضاع الاقتصادية الصناعية المتطورة في فترة ما بين السبعينات والثمانينات، والجديد في الأمر أن الكثير من المؤسسات الدولية بدأت مؤخرا في اللجوء إلى الشراكة كشرط سابق أو ملازم للحصول على الموارد الطبيعية والمساعدات التقنية والاقتصادية من أجل إحداث تكامل فيما بينها و بين جميع الأطراف المشاركة بغية تحقيق أهداف مشتركة.

2. الشراكة الأجنبية في الجزائر:

جاءت في المادة رقم 4 من القانونين الماليين التكميليين 2009 و 2010 لوائح تأطيرية حول مبادئ إنشاء استثمارات أجنبية داخل الجزائر أقرت في مجملها أن الشراكة هي الشكل الوحيد لجميع الاستثمارات الأجنبية في جميع

القطاعات بما فيها البنوك و شركات التأمين ماعدا الاستثمارات الأجنبية الناشطة في مجال العقارات إذ لا يمكن إنشاءها إلا إذا كانت ملكية المستثمر الوطني تمثل 51% من رأس المال الاجتماعي على الأقل. بعدها أدخل قانون المالية 2014 قاعدة 49-51 % على جميع نشاطات الاستيراد باستثناء نشاطات التجارة الخارجية التي حددت ملكية المستثمر الوطني فيها 30% على الأقل من رأس المال الاجتماعي.¹

2-1 تعريف الشراكة الأجنبية في القانون الجزائري:

قبل أن نشرع في إعطاء تعريف للشراكة الأجنبية المعتمد حسب القانون الجزائري سنخرج أولا بتقديم تعريف الشراكة بمضمونها الواسع وفقا للمادة 416 من القانون المدني على النحو التالي:

"الشراكة عقد بمقتضاه يلتزم شخصان طبيعيين أو اعتباريان، أو أكثر على المساهمة في نشاط مشترك بتقديم حصة من عمل أو مال أو نقد، بهدف اقتسام الربح الذي ينتج أو بلوغ هدف اقتصادي ذي منفعة مشتركة، كما يتحملون الخسائر التي قد تتجر عن ذلك".²

أما بخصوص الشراكة الأجنبية فقد عرفها المشرع الجزائري على أنها " كل مشروع استثماري الذي يكون جزء أو كل من التمويل الذي يأتي إما من الخارج أو إعادة استثمار الشركات الأجنبية حسب القانون الجزائري الموجودة و القائمة على رؤوس أموال أجنبية في إطار مشاريعها لتوسيع قدرات الإنتاج في نفس النشاط و نفس الموقع، يمكن أن تشمل هذه الاستثمارات على:

¹Guide investir en Algérie, Edition 2014, P 53- 54.

² قانون رقم 88-14 المؤرخ في 3 ماي 1988 يعدل و يتمم القانون المدني، الديوان الوطني للأشغال التربوية 1999، ص

- إجمالي رأس المال الأجنبي (شركات منجزة قبل ظهور و صدور قانون المالية التكميلية لعام 2009).
- الشراكة مع المستثمرين الوطنيين المقيمين كما هو منصوص عليه في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 أي 51 للجزائريين و 49 للأجانب.¹

2-2 دور الشراكة الأجنبية في تمويل قطاع الطاقة:

يمثل قطاع الطاقة معادلة أساسية في هيكل الاقتصاد الجزائري، فقد عرف هذا القطاع عدة تشريعات متعاقبة سمحت بفتح مجال الاستثمار فيه للأجانب عن طريق إبرام عقود شراكة بين شركة سوناطراك والشركات النفطية العالمية من المهم أن نتساءل عن آثار هذه الشراكة.

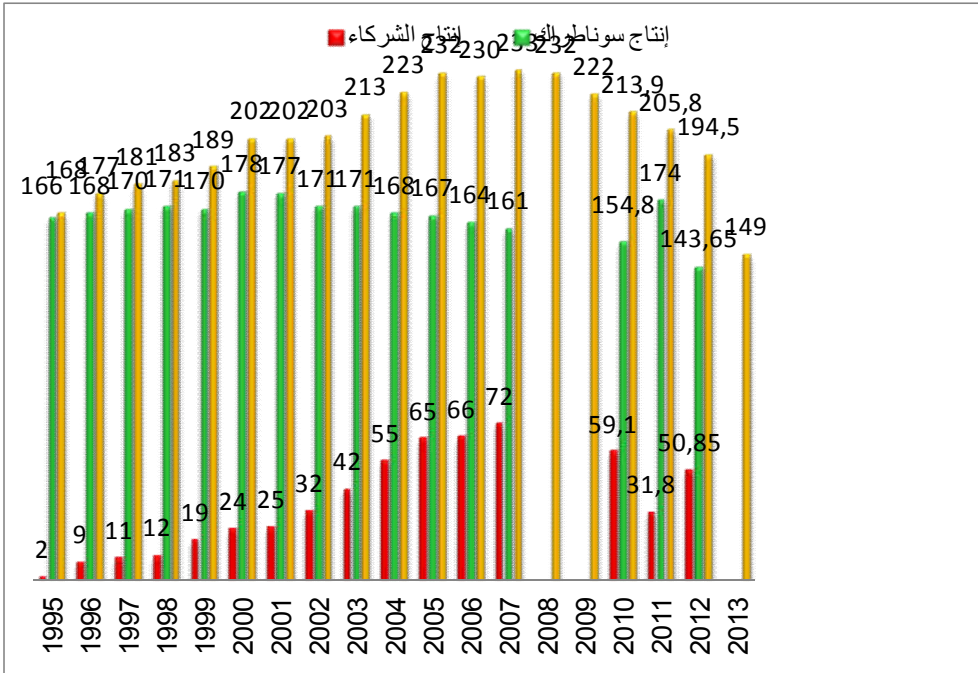
- واقع أداء شركة سوناطراك:

تعتبر شركة SONATRACH (الشركة الوطنية لنقل و تسويق المحروقات) المالكة الوحيدة للسندات المنجمية و المحتكرة لسوق الطاقة الجزائرية قبل أن تفتح الدولة المجال لها بإبرام اتفاقيات شراكة مع مستثمرين أجانب التي كان الهدف من وراءها توقيف التدهور المتوقع في الإنتاج الوطني للمحروقات (نفط وغاز) سنة 1986. (لاحظ الشكل رقم 01).

¹ الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار <http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement>

تم الإطلاع عليه يوم: 2013/02/23.

الشكل رقم (01): تطور إنتاج المحروقات في الجزائر (1995-2011)
الوحدة مليون طن برميل مكافئ

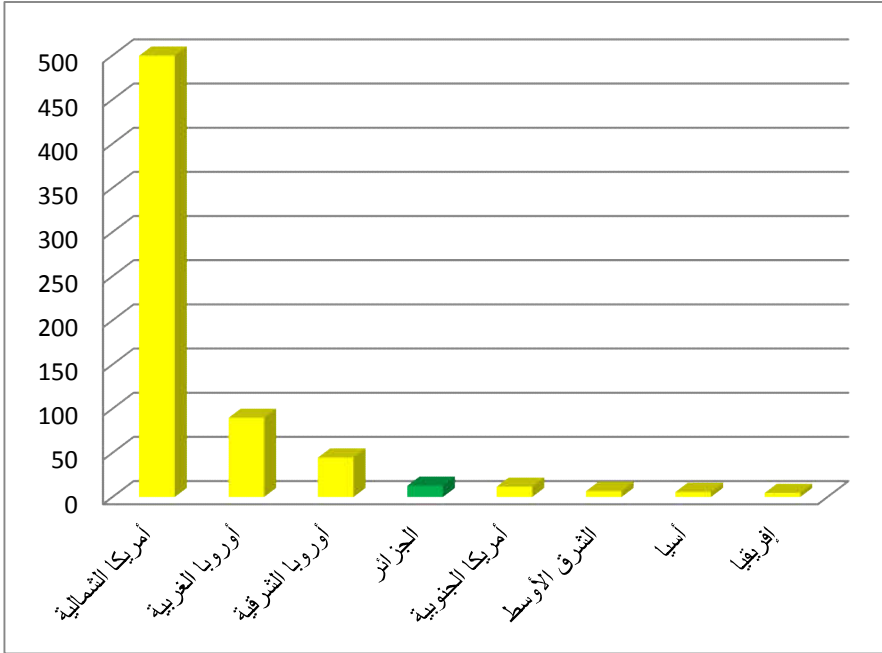


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مختلف التقارير السنوية لشركة SONATRACH.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أنه منذ سنة 1995 و إلى غاية 2008 الإنتاج الكلي للمحروقات في الجزائر سجل تزايد ملحوظ راجع للزيادة المستمرة في كميات إنتاج الشركاء الأجانب على حساب شركة سوناطراك، كان لارتفاع الإنتاج الكلي من المحروقات بين الفترة 2000-2008 العديد من الأسباب لعل أهمها هو ارتفاع عدد الآبار المكتشفة؛ ففي إطار عقود الشراكة المبرمة تم تنقيب 295 بئر للاستكشاف أي بمعدل 33 بئر في السنة، أما المعدل السنوي للأمتار

التي أنجزت فقد وصل حوالي 89000 متر، و في المقابل قامت سوناطراك بتنقيب 260 بئر للاستكشاف أي بمعدل 29 بئر في السنة بلغ المعدل السنوي للأمتار التي أنجزتها حوالي 83540 متر. لتؤدي في النهاية الـ 555 بئر المنقب عليها للاستكشاف خلال الفترة 2000-2008 إلى اكتشاف 106 بئر بمعدل نجاح 19%.¹

الشكل رقم (02): كثافة التنقيب حسب كل المنطقة



المصدر: حصيلة إنجازات قطاع الطاقة و المناجم للفترة 2000-2008، تقرير وزارة الطاقة و المناجم، الجزائر، طبعة 2009، ص 19-20.

ومنه يمكن القول أن القانون رقم 21/91 كان حافزا للشركاء الأجانب؛ أين فتح المجال أمامهم لإبرام عقود التنقيب على المحروقات بصفة عامة، لاسيما آبار الغاز الطبيعي، بعدما اقتصر في السابق على المحروقات السائلة، إضافة

¹ حصيلة إنجازات قطاع الطاقة و المناجم للفترة 2000-2008، تقرير وزارة الطاقة و المناجم، الجزائر، طبعة 2009، ص 19-20.

إلى كونه مدعوما بالقوانين و الأوامر التي صدرت بعده لاسيما القانون 14/68 والمحفزة على ذلك من بينها التوسع في الامتيازات الممنوحة للشركاء الأجانب، إذ تمكنت سوناطراك منذ البدء في تطبيق القانون رقم 14/68 بتوقيع حوالي 89 عقد شراكة مع شركاء أجانب إلى غاية سنة 2007 منها 81 عقد للبحث و 08 عقود للتنقيب.¹

منذ سنة 2009 شهد الإنتاج الكلي للمحروقات تراجع نتيجة للظروف الاقتصادية العالمية؛ كالأزمة المالية العالمية حيث لم توقع سوناطراك أي عقد شراكة في سنة 2009، إلا أن استمرار انخفاض الإنتاج الكلي منذ سنة 2010 كان نتيجة تراجع إنتاج الشركاء الأجانب في بعض الحقول،² إضافة إلى تناقص عدد عقود الشراكة المبرمة مع شركة سوناطراك منذ سنة 2010 أين تمكنت سوناطراك من إبرام عقدين فقط للبحث سنة 2010، و تم اكتشاف سنة 2011 بئر واحد فقط في إطار الشراكة،³ و ترجع أسباب ذلك إلى لصدور الأمر 10/06 الذي حدد نسبة مساهمة الشركة الوطنية سوناطراك في عقود الشراكة ب 51% على الأقل، كما تم من خلاله أيضا تطبيق نظام الرسوم على الأرباح غير قابلة للحسم.

عند المقارنة بين الفترة 2000-2008 و الفترة 2010-2012 يتضح أنه كان لانفتاح قطاع المحروقات على الشراكة الأجنبية آثار إيجابية على الجانب التكنولوجي سواء في جانبه التقني (الآليات والآلات) أو جانبه المعرفي (المهارات و الخبرات) التي ساهمت هذه الأخيرة في رفع عدد الآبار المحفورة

¹ أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات - دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 2012/2011، ص 321.

² <http://www.djazairress.com/akhbarelyoum/77141>

³ أمينة مخلفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 321 - 326.

والمكتشفة، على اعتبار أنه كلما زاد عدد هذه الآبار دل ذلك على تطور الآليات المستخدمة من خلال التعامل مع الشركات النفطية العملاقة التي تتميز بتطورها التكنولوجي، من أمثلة هذه التكنولوجيات؛ sismique à deux dimension (2D) & sismique à trois dimension (3D) و هما من أكثر التكنولوجيات استخداما للبحث و التنقيب عن المحروقات في الجزائر.

• تطور ربحية سوناطراك:

صاحب الارتفاع الكلي لإنتاج المحروقات بين الفترة 2000 و 2007 تحقيق شركة SONATRACH أرباحا معتبرة في ظل سوق نفطية تميزت بارتفاع متزايد للأسعار كما نلاحظه في الجداول و الشكل أدناه.

الجدول رقم (02): تطور النتيجة الصافية لشركة سوناطراك للفترة 2000-

2007

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
النتيجة الصافية	175	177	175	292	381	575	540	643

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مختلف التقارير السنوية لشركة سوناطراك.

من خلال الجدول يتضح أن سوناطراك سجلت نتيجة صافية جد ايجابية سنة 2007، مقارنة بسنوات القليلة الماضية، أين حققت سوناطراك في هته السنة ما يعادل مجموع ما حققت في الفترة 2001-2003 (مجموع ثلاث سنوات)، و يعود الفضل الكبير في تحقيق هذه النتيجة إلى بلوغ أسعار خام "صحاري بلند" الجزائري في هته السنة قيمة 74 دولار للبرميل في حين كان لا يتجاوز سوى 30 دولار للبرميل في السنوات الثلاث المذكورة.

إلا أنه منذ سنة 2008 تراجعت قيمة النتيجة الصافية المحققة من قبل الشركة لتسجل أدنى قيمة لها سنة 2009 التي بلغت 284 دينار جزائري، و لكن سرعان ما ترتفع سنة 2010 لتحقيق أعلى قيمة لنتيجة صافية حققتها سوناطراك على الإطلاق.

الجدول رقم (03): تطور النتيجة الصافية لشركة سوناطراك للفترة 2008-

2013

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
النتيجة الصافية	594	284	705	688	578	411

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مختلف التقارير السنوية لشركة سوناطراك.

بالرغم من الارتفاع الجنوني لأسعار النفط سنة 2008 إلا أن النتيجة الصافية التي حققتها سوناطراك انخفضت لكون أن هذا الارتفاع السريع قد سجل في بدايات سنة 2008 فقط ليعاود الانخفاض إلى ما دون 50 دولار للبرميل في نوفمبر، وفي 5 ديسمبر تراجع سعر النفط الخام إلى 40.50 دولار في أقل انخفاض له طوال 4 أعوام. و هذا راجع لتفاقم الأزمة المالية العالمية في سبتمبر 2008، التي اعتبرت الأسوأ من نوعها منذ زمن الكساد الكبير سنة 1929، أين هبط الطلب العالمي على النفط من 86.6 مليون برميل يومياً في عام 2007 ليصل إلى 86.1 مليون برميل يومياً، أي 500 ألف برميل يومياً، وأدى اختلال ميزان الطلب والعرض إلى بناء كبير في المخزون العالمي من النفط بمقدار 1.6 مليون برميل يومياً خلال الربع الثالث من عام 2008،

و 1.2 مليون برميل يوميا خلال الربع الرابع من عام 2008، حسب تقديرات الأوبك¹.

استمر الانخفاض في النتيجة الصافية إلى غاية سنة 2009 لتسجل سوناطراك بذلك أدنى نتيجة صافية على الإطلاق. لتعاود الارتفاع مجددا سنة 2010 لارتفاع الأسعار مجددا ليستمر هذا الارتفاع لغاية 2014 أين حقق متوسط أسعار النفط الخام أعلى مستوى في شهر جوان 2014 عند 111 دولارا للبرميل، لكنه سجل هبوطا كبيرا ليصل المتوسط خلال شهر 101 دولار للبرميل خلال شهر أوت 2015 وهو هبوط كبير بمقدار 10 دولارات للبرميل أوجد قلقا نوعا ما في سوق النفط.

إن الربح كقيمة مطلقة في حد ذاته ليس له أهمية كمؤشر على أداء الشركات إلا بمقدار ما يكون منسوبا إلى متغير يعبر عن حجم نشاط هذه الشركة لذلك سنقوم بحساب معدل الربحية لشركة سوناطراك ومن أبرز المعادلات المستخدمة لحسابه هي:

حسب المعادلة أعلاه سيتم التطرق لبيانات رقم الأعمال من أجل حساب المؤشر كما يلي:

$$\text{مؤشر هامش صافي الربح (\%)} = (\text{صافي نتيجة السنة المالية} / \text{رقم الأعمال}) \times 100$$

¹ محمد الشطي، ما هي فرص تكرار سيناريو أسعار النفط في عام 2008، 1 سبتمبر 2014، مقال منشور على الرابط التالي:

<http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/2014/09/01/html?2008> تتم الإطلاع عليه يوم 12 سبتمبر 2014.

الجدول رقم (04): تطور رقم أعمال سوناطراك للفترة 2000-2013 الوحدة: مليار دينار جزائري

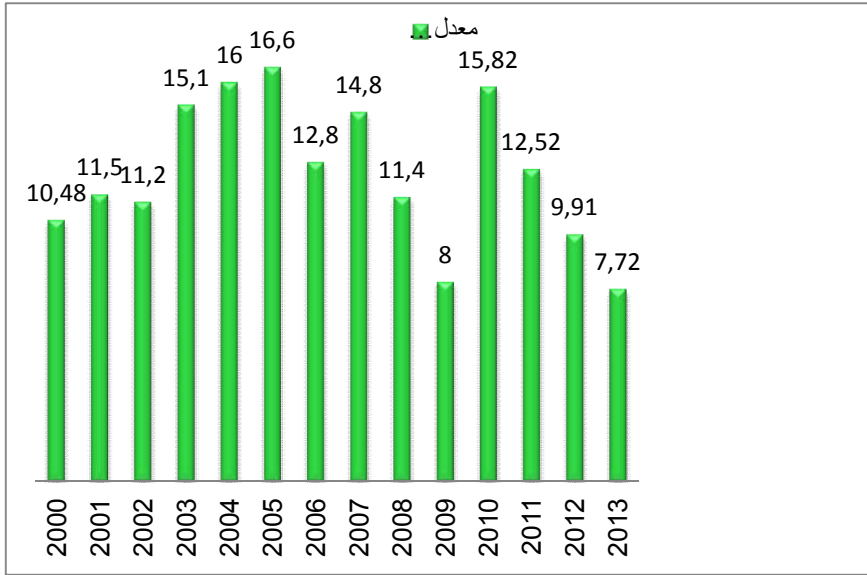
السنوات	رقم الأعمال	السنوات	رقم الأعمال
2000	1670	2007	4346
2001	1540	2008	5218
2002	1569	2009	3532
2003	1938	2010	4457
2004	2376	2011	5495
2005	3470	2012	5831
2006	4223	2013	5324

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مختلف التقارير السنوية لشركة سوناطراك.

من خلال الجداول رقم (02)، رقم (03)، رقم (04) يمكننا حساب مؤشر

هامش صافي الربح و النتائج مترجمة في الشكل أدناه.

الشكل رقم (03): تطور معدل ربحية سوناطراك 2000-2013



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجداول رقم: (02)، رقم (03)، رقم (04).

من خلال نتائج الجدول السابق يتضح لنا أن معدل الربحية شهد تذبذبا على طول السنوات، إلا أنه على العموم يمكننا اعتبار أن النتائج المحققة في الفترة 2007-2000 نتائج ايجابية للشركة، حيث فاقت الأرباح فيها سقف 500

مليار دينار جزائري لاسيما سنة 2005، عكس سنة 2009 أين شهدت النتائج فيها تراجعاً كبيراً نظراً لتراجع الصادرات و تراجع الأسعار نتيجة للأزمة المالية العالمية التي شهدتها سنة 2008. لكنه منذ سنة 2010 شهدت كل النتائج تراجعاً نظراً لتراجع كميات الإنتاج كما رأيناه سابقاً و المرتبط أساساً بانخفاض كميات إنتاج الشركاء الأجانب.

من خلال نتائج الجدول السابق يتضح لنا أن معدل الربحية شهد تنديباً على طول السنوات، إلا أنه على العموم يمكننا اعتبار أن النتائج المحققة في الفترة 2000-2008 نتائج ايجابية للشركة، حيث فاقت الأرباح فيها سقف 500 مليار دينار جزائري لاسيما سنة 2005، عكس سنة 2009 أين شهدت النتائج فيها تراجعاً كبيراً نظراً لتراجع الصادرات و تراجع الأسعار نتيجة للأزمة المالية العالمية التي شهدتها العالم في أواخر سنة 2008.

و على العموم يمكن القول أنه منذ سنة 2010 شهدت كل النتائج تراجعاً نظراً لتراجع كميات الإنتاج كما رأيناه سابقاً و المرتبط أساساً بانخفاض كميات إنتاج الشركاء الأجانب. فمذ سنة 2010 انخفضت استثمارات الشركاء الأجانب في نشاط المنبع حيث انخفضت من 3504 مليون دولار أمريكي إلى 2235 مليون دولار أمريكي سنة 2013.¹

ونظراً لانخفاض الإنتاج منذ 2010 حشدت سوناطراك جنبا إلى جنب شركاءها الأجانب استثمارات قدرها 100 مليار دولار لزيادة إنتاج و توسيع الاحتياطات لكل من النفط و الغاز الطبيعي للفترة ما بين 2014 و 2018؛ 42 مليار دولار منها لزيادة إنتاج النفط و الغاز الطبيعي إلى 225 مليون طن نفط مكافئ، و 22 مليار دولار لتوسيع الاحتياطات. فهذه الإستراتيجية تهدف إلى المحافظة على تسجيل إنتاج حقل حاسي مسعود 400000 برميل يومياً كأكبر

¹ حصيلة إنجازات قطاع الطاقة و المناجم 2013، تقرير وزارة الطاقة و المناجم، الجزائر، طبعة 2014، ص 19.

حقل نفط في الجزائر، مع إضافة حوالي 400 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي كقدرة إجمالية إلى حقل حاسي الرمل.¹ من خلال الشكل رقم (03) وما سبق ذكره يتضح أن أداء سوناطراك من خلال العقود التي أبرمتها مع الشركات الأجنبية كان جيدا فعند مقارنة نتائج ربحية سوناطراك المحققة مع الشكل رقم (01) يمكن القول بأن للشراكة الأجنبية علاقة طردية مع ربحية الشركة، الأمر الذي يؤكد لنا ذلك هو تطور النشاط الخلفي (الاستكشاف والإنتاج خاصة فيما يخص البترول الخام) لقطاع المحروقات الذي يعتبر مفتوحا للمنافسة الأجنبية بالشراكة فيما ظل النشاط الأممي (نشاط التكرير) والمحتكر تقريبا من طرف سوناطراك دون تطورات كبيرة و يعاني من نقص في الاستثمارات فيه.

ففي إطار تطوير معامل التكرير تم الإعلان مع نهاية 2004 عن فتح عروض لمختلف معامل التكرير المتواجدة في الجزائر، فقد تمكنت سوناطراك من عقد اتفاقية شراكة مع شركة صينية (CNODC) للإنشاء وحدة صغيرة للتكرير على مستوى ولاية أدرار مع إنشاء شبكة لتوزيع المنتجات النفطية لسد احتياجات منطقة الجنوب من المحروقات، بلغت قدرة هذه الوحدة 6 ملايين طن في السنة برأس مال قدره 350 مليون دولار كما ساهمت هذه المصفاة من تخفيض تكاليف نقل المشتقات النفطية من الشمال أين توجد معامل التكرير إلى المستهلكين في مناطق الجنوب.²

وعلى إثر كل ما سبق نجد أن الجزائر اتبعت سياسة تكثيف جهود التنقيب لاكتشاف حقول جديدة جنبا إلا جنب شركاء أجنبية مكنتها من تحقيق نتائج

¹ <http://www.alarab.co.uk/?id=28485>

² تكواشت عماد، واقع و آفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2012/2011، ص 99.

لملوسة، ، فمن جهة تمكنت الجزائر من تجديد احتياطاتها النفطية باستكشاف مناطق جديدة ومن جهة أخرى ارتفعت مستويات الإنتاج والتصدير سواء من النفط أو الغاز، وبالتالي تحسين الحصة السوقية في السوق العالمية للمحروقات.

خاتمة:

عاشت الجزائر أزمة اقتصادية نتيجة لتراجع أسعار النفط وضعف الإنتاج سنة 1986 مما تطلب الأمر البحث عن مصادر جديدة للتمويل بغية رفع قدراتها الإنتاجية من المحروقات فبادرت إلى عقد اتفاقيات شراكة مع العديد من الدول الأجنبية بحثا عن مصادر تمويل جديدة كللت بالنجاح جميعها. وعليه يمكننا القول أن الشراكة الأجنبية خيارا استراتيجيا للأحداث المعاصرة التي تشهدها الشركات كالتحالفات والتكتل وظاهرة العولمة إجمالا إذ لا يوجد اقتصاد اليوم إلا و نجده يصرح عن لإبرامه لاتفاقية الشراكة مع دول أجنبية.

النتائج:

✓ لقد بادرت الإستراتيجية الطاقوية في الجزائر للإبرام عدة اتفاقيات شراكة مع مستثمرين أجنب نظرا لأهمية هذا القطاع بالنسبة للاقتصاد الوطني، والعوائق المالية و التكنولوجيا المتعلقة بنموه.

✓ لقد تعزز وضع الشراكة أكثر بفعل ضعف كفاءة الأساليب الأخرى المستعملة لمعالجة المديونية الخارجية في الجزائر باعتبار الشراكة أحد روافد التمويل البديل للمديونية، مع ما تحمله معها من تنوع في أساليب التنظيم، الإنتاج والتسويق.

✓ إن لجوء الجزائر للشراكة الأجنبية من أجل تحسين كفاءة استخدام مخزونها الطاقوي يظهر جليا حرصها على الاستفادة من الخبرات الأجنبية والتطور التكنولوجي على المستوى الإقليمي والدولي.

✓ بالنظر للمؤشرات المالية يمكن القول أن للشراكة الأجنبية دور إيجابي في تمويل قطاع المحروقات في الجزائر.
قائمة المراجع:

أولاً: الكتب بالعربية

1. أحمد مخلوف وآخرون، إدارة الآثار المالية لإستراتيجية الشراكة حالتي مجتمعين صناعيين بالجزائر (صيدال و إسبات)، مداخلة مقدمة ضمن مؤتمر الشراكة بين القطاعين العام و الخاص، إربد- المملكة الأردنية الهاشمية، جوان 2008، ص 222.
2. بن عزوز محمد، الشراكة الأجنبية في الجزائر واقعها وأفاقها، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص ص 13 - 14.
3. سميج مسعود برقايوي، المشروعات العربية المشتركة الواقع والآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية، بيروت، ماي 1988، ص ص 18- 19.
4. عبد السلام أبوقحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 2003، ص 15.
5. فريد النجار، التحالفات الإستراتيجية من المنافسة إلى التعاون خيارات القرن الحادي والعشرين، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، 1999، ص (24)، الطالبة بتصرف.

ثانياً: الكتب بالفرنسية

1. B.Garette, P.Daussauge , **Anticiper les conséquence des alliances stratégiques**, Revue Française de gestion, N : 112, Juin-Août 1997, P 106.
2. B.Garette et P.Daussauge, **Les stratégies d'alliance**, ED d'organisation, Paris, 1995, P 25.
3. Jonathan Levin and Steven Tadelis, **A Theory of Partnerships**, Stanford University, California-United States , August 2002, p 02.
4. Marie Françoise Labouz, **Le Partenariat de L'union Européenne avec Les pays tiers**, Conflits et Convergences, Bruyant, Bruxelles, 2000, p 48.
5. Richard D'aveni, **Hyper compétition**, Edition Vuibert, Paris, 1995, P, 357.

ثالثاً: الرسائل و المذكرات

1. أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات - دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، 2012/2011، ص 321.

2. تكواشت عماد، واقع و آفاق الطاقة المتجددة و دورها في التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2012/2011، ص 99.

رابعاً: القوانين

1. قانون رقم 88-14 المؤرخ في 3 ماي 1988 يعدل و يتمم القانون المدني، الديوان الوطني للأشغال التربوية 1999، ص 90.

خامساً: التقارير بالعربية

2. حصيلة إنجازات قطاع الطاقة و المناجم لفترتي 2000-2008، تقرير وزارة الطاقة و المناجم، الجزائر، طبعة 2009، ص 19-20.
3. حصيلة إنجازات قطاع الطاقة و المناجم 2013، تقرير وزارة الطاقة و المناجم، الجزائر، طبعة 2014، ص 19.
4. التقارير السنوية لشركة سوناطراك.

سادساً: التقارير بالفرنسية

1. Guide investir en Algérie, Edition 2014, P 53- 54.

سابعاً: المواقع الإلكترونية

2. الموقع الرسمية للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار <http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement> تم الإطلاع عليه يوم: 2013/02/23.
3. محمد الشطي، ما هي فرص تكرار سيناريو أسعار النفط في عام 2008، 1 سبتمبر 2014، مقال منشور على الرابط التالي:
<http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/2014/09/01/html?2008> تم الإطلاع عليه يوم 12 سبتمبر 2014.

4. <http://www.alarab.co.uk/?id=28485>

5. <http://www.djazairess.com/akhbarelyoum/77141>